جائحة كورونا تكشف الغطاء عن أزمة العمالة الوافدة

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 3 مايو 2020

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

استيقظت دولة الخليج العربي فجأة وكأنها لم تكن تعلم أنها كانت تعاني من مشكلة 25 مليون عامل وافد، يمثلون مع أفراد أسرهم حوالي 47.2٪ من إجمالي سكان المنطقة البالغ 53 مليون نسمة (حوالي نصف عدد سكان المنطقة)، وفق بيانات عام 2018، الصادرة عن التقرير السنوي لمجموعة إكسبات إنسايدر لعام 2019.

في دراسة نشرها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية عام 2018 يشير إلى أن العمالة الوافدة تشكل أكثرية القوى العاملة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست؛ فضلاً عن كونها تمثل غالبية السكان في أربع دول هي: «الإمارات والبحرين والكويت وقطر»، فيما أظهرت بيانات رسمية حديثة أن أكثر من ثلثي العمالة في دول مجلس التعاون (69.3٪) هي عمالة أجنبية وافدة.

وأظهرت بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون عام 2016 أن إجمالي عدد الأيدي العاملة في دول المجلس 20 مليون عامل، وأن عدد العمالة الوافدة 13.86 مليون عامل، ويرتفع العدد إلى 24 مليونًا، بعد إضافة أفراد الأسر؛ ما يعني قرابة نصف سكان دول الخليج، البالغ عددهم نحو 50

مليون نسمة تقريبًا، في حين لا يشمل هذا الإحصاء أرقام دولة الإمارات. وكان عدد العمالة الوافدة في دول الخليج قد بلغ 13 مليونًا بنهاية 2015 بما يشكل 67.8٪ من إجمالي العمالة، في حين أنه مع بداية حركة الهجرة في منتصف السبعينيات كانت العمالة الوافدة تقدر بـ «1.1» مليون عامل، وارتفعت إلى 2.9 مليون عامل في عام 1980.

ويشير التقرير إلى أن المملكة العربية السعودية تستقطب وحدها أكثر من 11.1 مليون عامل وافد، معظمهم من الدول الآسيوية، وتتراوح نسبة العمالة الوافدة مقابل العمالة الوطنية بما بين 40 و50٪، بينما تصل في الإمارات إلى 90٪، وفي الكويت تتجاوز نسبة الـ60٪ بقليل، في حين تصل إلى نحو 30٪ في عمان، وإلى 85٪ في قطر، وتقترب من 60٪ في البحرين؛ وبهذا تتصدر الدول الخليجية العالم من حيث نسبة وجود العمالة الأجنبية على أرضها وفق تقرير سابق للبنك الدولي، الأمر الذي وضعها في تصنيف الدول الأعلى نموًا بالسكان في العالم.

ويشير التقرير السنوي لمجموعة إكسبات إنسايدر لعام 2019 إلى أن «الرواتب والأجور التي يحصلون عليها يحولون جلها إلى بلدانهم، إذ بلغت تحويلاتها أواخر عام 2018 وفقًا لتقديرات البنك الدولي نحو (111) مليار دولار، مما يمثل هدرًا في موارد البلاد، وبالتالي تشكل فرصة ضائعة للاستثمار تعكس فشل الأسواق المالية والمصرفية في استقطاب هذه الأموال واستثمارها، ونظرًا إلى الحجم الكبير للعمالة الوافدة السائبة في

دول المجلس، فإن وجودها يؤدي أيضًا إلى زيادة في حجم التحويلات المالية إلى الخارج، وفي الوقت الذي تسعى فيه دول المجلس إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فإن تحويلات العمالة الوافدة تشكل مصدرًا كبيرًا يمكن استثماره لتوفير التمويل اللازم للتنمية عن طريق توفير الأدوات الادخارية والاستثمارية المناسبة للعامل الأجنبي. وتعد العمالة السائبة المصدر الأبرز لتكوين الاقتصاد الخفي في دول المجلس، حيث تقدم العمالة السائبة خدمات بأسعار تنافسية تتضرر منها المؤسسات الوطنية على وجه الخصوص، وتواجه منافسة غير عادلة بسببها».

كل هذا والجهات ذات العلاقة في دول الخليج العربي كانت تغطي وجهها أو على أقل تقدير تحاول أن تشيح بوجهها حتى لا ترى كل هذه المعلومات وهذا الواقع، على الرغم من علمها بكل هذه المعلومات، بل بكل تفاصيل هذه المعلومات وهذا الواقع، وكانت تعالج هذه المشكلة التي أصبحت اليوم أزمة تنافس كارثة كورونا كما نعالج مصاب السرطان ببعض البندول.

العمالة الوافدة لم تعد مشكلة تؤرق متخذ القرار في دول الخليج العربي وإنما غدت اليوم أزمة اجتماعية اقتصادية سياسية وحتى أمنية تعاني منها دول الخليج العربي وتحتاج إلى إعادة النظر فيها بموضوعية شديدة بغضّ النظر عن مصالح العديد من الأفراد الذين يسترزقون من وراء تلك

العمالة السائبة في البلاد، فيا ترى مثلاً: هؤلاء الذين يقومون بغسل السيارات هل تجلبهم مؤسسة وظيفتها غسل السيارات في الأحياء السكنية، وهؤلاء الذين يتسولون في المقابر وفي المناسبات من الذي جاء بهم ؟ وهؤلاء الذين يتكدسون في بعض المناطق، كل دولة من الدول الست لها مناطق ينتظر فيها هؤلاء العمالة وعادة تكون في الأسواق، يجلسون هناك بانتظار أي شخص يمر ويريد بعض العمال لأي غرض، لحمل بعض الأثاث أو لطلاء المنزل أو تنظيف الحدائق، فنراهم يهرعون ويجرون للقيام بمثل هذه الأعمال من أجل حفنة من الدنانير، ترى من الذي جلب هذه العمالة ؟ وعلى أي أساس جاءت هذه العمالة إلى البلاد ؟ ثم تم رميها في البلاد لتصبح عمالة سائبة لجني المال ليعود جزء منه لصاحب العمل والجزء الآخر يأخذه العامل.

هؤلاء – أي العمالة الوافدة – عادة ما يأتون من أجل العمل، وعادة ما يكونون من العمالة غير المدربة وغير المتعلمة، وليست ذات كفاءة في أي أمر، ولكن هناك أفراد من أمتنا يأتون بهم، ويثقلون بهم كاهل الوطن، كل ذلك من أجل حفنة من الدنانير، وكل ذلك يؤدي إلى التأثير السلبي على العمالة الوطنية التي تعيش في البلاد.

هؤلاء – أي العمالة الوافدة – يمكن أن يعيش 10 أفراد وربما أكثر منهم في غرفة صغيرة لا تستوعب إلا ثلاثة أفراد فقط على أقصى تقدير، ولكنهم يعيشون، فلنتصور مبنى مكونًا من دورين أو حتى ثلاثة وبه حوالي 20

غرفة وفي كل غرفة 10 أفراد، فهذا يعني أن هذا المبنى الذي من المفروض ألا يستوعب أكثر من 50 شخصًا يؤوي حوالي 200 فرد، كل هؤلاء يمارسون حياتهم في هذه البيئات الضيقة غير الصحية، حماماتهم واحدة، مطبخهم واحد، يتشاركون الأسر والملابس والمفارش والفوط وكل شيء، ترى ماذا يحدث إن مرض أحدهم بمرض بسيط كالزكام مثلاً هل يمكن أن يتفشى المرض بينهم ؟

وماذا عن كورونا، هل يمكنها أن تنتشر في مثل هذه البيئات ؟

ثم تأتينا جائحة كورونا، ذلك الفيروس الصغير جدًا، لتكشف لنا أن ذلك الغطاء الذي كنا نغطي به هذه الأزمة قد انكشف، وأن هؤلاء الرجال والنساء المنتشرين في أرجاء البلاد لا أحد لهم، حتى دولهم رفضت استقبالهم، لأن تلك الدول لا تريد أن تكلف نفسها عبء استقبال هؤلاء وعلاجهم وإعادة إيوائهم، وخاصة أنها صدّرت مشكلة التزايد السكاني والبطالة التي تعاني منها إلى دولنا الخليجية التي قامت برحابة صدر باستقبال العمالة الوافدة من غير أي أنظمة أو قوانين.

تلك الدول – دول العمالة الوافدة أيًا كانت – تعرف بصورة يقينية أنها إن أعادت كل تلك العمالة فإنها ستتسبب لها بالعديد من المشاكل، فتلك العمالة تعتبر بالنسبة إليها كالدجاجة التي تبيض الذهب، فهل بكل بساطة ستقوم بقتل الدجاجة لتحاول معرفة من أين يأتي الذهب ؟ بالإضافة إلى العبء الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي ستعاني منه، من

أين ستمولهم وتطعمهم وتعيشهم ؟ في الأصل فإنه هذه العمالة هي من يسهم في حلحلة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، لذلك فنحن على علم بأنها لن ترضى باستقبال هذه الوفود من العمالة لا أثناء هذه الكارثة الوبائية أو حتى مستقبلاً بعد انجلاء هذه الكارثة، فهي لن ترضى أن تمنع خزائن دولها المليارات التي تجنيها من وراء هؤلاء المنتشرين في كل دول الخليج.

في تلك اللحظة شعرت دول الخليج العربي بأنها تورطت في مشكلة، فماذا يمكنها أن تفعل، وخاصة أن دولنا تفكر في منظمات حقوق الإنسان والكلام الذي سوف يتداول في العالم بخصوص أنها لم تتعاطف مع هذه العمالة ؟

عبء كبير وقع على دول الخليج، ولكن على الرغم من ذلك قامت كل دول الخليج العربي بالتصدي لمشكلة تفشي فيروس كورونا بين العمالة الوافدة، فمثلاً: في البحرين وجد أنه حتى 26 إبريل 2020 بلغ عدد الحالات المؤكدة للعمالة الوافدة حوالي 1909، ولنقل إنه بالإضافة إلى هذا الرقم فقد تم الفحص الطبي للتأكد من الإصابة لحوالي 3000 شخص على أقل تقدير، وإن كنا نعتقد أن الرقم أكبر من ذلك بكثير.

في مقابلة تلفزيونية للدكتور وليد المانع وكيل وزارة الصحة قال إن تكلفة الكشف الطبي والفحص المختبري للشخص الواحد حوالي 148 دينارًا، إذن بعملية حسابية بسيطة فإن العمالة الوافدة كلفت الدولة حوالي 726 ألفًا

و532 ديناراً حتى 26 إبريل 2020، هذه المبالغ فقط من أجل الكشف الطبي والاختبارات المخبرية فماذا عن قضاء فترة في الحجر الصحي ؟ كم تكلف الوجبات الثلاث والماء الذي يشرب والخدمات التي تقدم إليه، والمكيف والراحة والسرير وكل تلك الخدمات ؟ ترى كم تكلف ؟ هذا ونحن نتحدث على أقل التقادير فماذا يمكن أن تكشف لنا التقارير في المستقبل ؟ ومن يدفع كل هذه التكاليف ؟

نحن نقول ذلك، وحتى لا ننكر الجميل، يجب أن نعترف بأن لهذه العمالة دوراً كبيراً في بناء البنية التحتية لدولنا الخليجية، فهم الذين يقومون بالأعمال البسيطة التي لا يرغب في القيام بها أبناء الخليج، وذلك بسبب التعليم العالي الذي يحظى به أبناء الخليج العربي، فالعمالة الوافدة هم الذين يقومون بأعمال الكنس والبناء وتسليك الكهرباء والإمدادات المائية ونقل البضائع وما إلى ذلك.

وهذا حق ويجب ألا ننكره فلا يمكن أن نغطي أشعة الشمس بالمنخل، ويشير مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية إلى ذلك بقوله: «تُعتبر العمالة الوافدة مكوِّنًا أساسيًّا في التجربة الوطنية لدول الخليج العربي في العصر الحديث؛ وذلك عبر إسهامها في المسيرة التنموية، والعمل على تحريك الاقتصاد الوطني، والنهوض بالعديد من المشاريع والقطاعات الاقتصادية. ففي ظل قلة عدد السكان وتوافر الموارد الطبيعية، تفتقر دول الخليج إلى وجود العمالة الكافية التي تستغل إمكاناتها الكاملة لخلق

الثروة الاقتصادية، ما نتج عنه وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، ساعد على ذلك ما تتمتع به هذه الدول من اقتصاد قوي، وأسواق منفتحة على الأسواق الخارجية».

واليوم حتى لا نخفي رؤوسنا في الرمال يجب أن نعترف بأننا أمام أزمة، ربما رفضنا مناقشتها كل تلك السنوات، إلا أن هذه الجائحة كشفتها لنا بكل وضوح، وهي أزمة العمالة الوافدة التي تستنزف مواردنا، تسبب البطالة لأبناء دولنا وشبابنا، وتؤثر في مجتمعاتنا، وتخلق واقعًا راهنًا سوف تتحمل تبعاته المستقبلية دولنا الخليجية وأجيالنا القادمة إن لم ننظر بواقعية وموضوعية إلى هذه الأزمة التي تنمو بصورة غير منظورة في مجتمعنا وواقعنا، وتنمو بصورة خبيثة اعترفنا بذلك أو لم نعترف.

أيها السادة؛ نحن أمام أزمة، وكل الذي أرجوه أن نعترف بذلك، وأن نكون واقعيين أمام هذه الأزمة التي يمكن أن تُعدّ أزمة اجتماعية اقتصادية سياسية وأمنية، اسمها العمالة الوافدة، تحتاج منا اليوم إلى إدارتها بطريقة ناجعة، قبل أن تستفحل وتنمو وتصبح كارثة فتضيع الحلول من بين أيدينا كما تمرق قطرات الزئبق من بين الأصابع.

ومن يعتقد أن التأشيرات المرنة هي الحل الأمثل فإنما يخدع نفسه ويخدع الشارع التجاري، فما التأشيرات المرنة إلا بعض الأدوية المسكنة لورم سرطاني ينمو في الأحشاء بصورة غير شرعية، فلا تسوقوا لها وإنما المطلوب في هذه المرحلة من الجهات المسؤولة أن تقوم بصدق بدراسة

موضوعية لهذا الواقع ووضع إدارة بعيدة المدى لهذه الأزمة بناءً على ما تتمخض عنه الدراسات التي يجب أن يتم الاستعانة فيها بالعديد من الخبراء المنتشرين على أرض الوطن والذين لا أحد يأخذ برأيهم في شيء.

أيها السادة، نحتاج إلى إعادة نظر في كل هذه المنظومة المتأزمة التي تنمو في أحشاء دولنا.